نحو قيادة عالمية جديدة لمحاربة الارهاب الدولي

م.د. أثير ناظم الجاسور(*)

المقدمة :

في أوائل التسعينات، آبان بداية القيادة المنفردة الجديدة للسلطة العالمية من قبل الولايات المتحدة، ظهر مناخ جديد من التنافس بين الجهاد الثوري والجهاد القومي . وقد لعب تنظيم القاعدة الناشئ على كلا الجهتين من أجل الترويج لأجندته الداعمة للجهاد العالمي. ثم عاد المحاربون الأفغان المخضرمون بعد انتهاء مسرحية مواجهة الجيش السوفيتي "الكافر" في افغانستان للفترة ما بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979 ولغاية تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1990، إلى العالم العربي يبحثون عن مهام لدور يثير استقطاب قوى دولية تسعى لتنفيذ مشاريع محددة بحاجة الى اداة قتالية . فحاول تنظيم القاعدة استغلال الصراعات القومية وبروز تيارات سياسية طائفية في الشرق الاوسط لصالح تنظيمهم. فقد حاولوا استمالة متطوعي الجهاد الذين سافروا إلى البوسنة بعد تفكك يوغوسلافيا عام 1992بعد أن تمكن الجيش النظامي البوسني من احتوائهم لكن انتهى الامر بطردهم في خريف عام 1995 ، وبعد عام حققت القاعدة نجاح أكبر في الإشراف على تدريب المقاتلين الباكستانيين الذين تم تهريبهم إلى كشمير لإداء دور قتالي في افغانستان ، وفي اماكن اخرى. .ونجح أعضاء القاعدة كذلك في استبعاد المؤيدين المحليين لاستقلال كشمير وخلطوا الاوراق بين الاستقلال القومي، والحرب الدينية الطائفية، وكانت الخسائر كبيرة على شعب كشمير، ومؤسسات ولاية كشمير.وبنفس الروح، ساعد الجهاديون المتطرفون العرب الذين ذهبوا إلى الشيشان لنصرة القائد الشيشاني المسلم المتطرف " شامل باسييف" في مواجهة التيار القومي فحرموا الشيشان من فرصة نيل استقلالها بعد ان القوا الدمار فيها ومزقوا وحدة شعبه . وقد أعطى هجومهم ضد داغستان المجاورة لهم في أغسطس عام 1999 الجيش الأحمر ذريعة للتدخل في الشيشان وسحق المؤسسات الحكومية فيها. في ذلك الوقت كان تنظيم القاعدة في بدايات تكوين قوته القتالية العالمية ، ولكن في فبراير 1998 كشفت حركة الجهاد العالمية عن وجودها علنا عندما أعلن بن

(*)كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية.

لادن والظواهري عن تدشين الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد ، في بيان مفاده " واجب على أي فرد مسلم في أي مكان في العالم، ضرب أي أمريكي أو أي حليف لأمريكا في أي وقت، دون تمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية ". وكان من الواضح أن هذا الجهاد العالمي اختراع حديث، امتص معظم مظاهر التأويل ، والتزوير ، وقلب المعاني الانسانية، السلمية للإسلام التي جسدها في أربعة عشر قرنا من الممارسات والتقاليد. واستطاع تنظيم القاعدة أن يزدهر في "إمارة إسلامية " في أفغانستان تحت حماية خاصة من عشيرة وانصار الملا عمر .

وتم تخطيط الهجمات على نيويورك وواشنطن في يوم 11سبتمبر/ايلول 2001 لإثارة موجة من الجهاد الثوري في جميع أنحاء العالم، في حين راهن تنظيم القاعدة على العمليات الانتقامية العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان وكان يأمل أن تخسر الولايات المتحدة في هذا الميدان مثل الاتحاد السوفيتي السابق. , وفشل التحالف الامريكي – الاوربي في القضاء نهائياً على تنظيم القاعدة بالرغم من تمكنه من قتل قائده اسامة بن لادن ، بيد ان الولايات المتحدة وظفت الجهد الدولي لمحاربة القاعدة في بسط هيمنتها على مناطق جديدة من العالم .

وبعد تصدع قوة القاعدة ظهرت بنسخة جديدة تحت يافطة الجهاد العالمي نتيجة الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، وأعاد تنظيم القاعدة تكوين بعض إمكاناته واستغل سخط بعض المواطنين في العراق، لكن المسلحين المحليين استاءوا من استخدام الزرقاوي للعراق كقاعدة لتصدير الإرهاب إلى البلدان المجاورة، دون التركيز فقط على تحرير العراق من احتلال القوات الامريكية وقوات الدول المتحالفة معها، كما حدث في عمان نوفمبر/ تشرين الثاني 2005، وتفجيرات شرم الشيخ 23يوليو/حزيران 2005، وتبنت القاعدة اعمال ارهابية عند منفذ الوديعة على الحدود اليمنية السعودية من نفس العام، وغيرها من الاعمال الارهابية في الشرق الاوسط، وشمال افريقيا. ولم تتمكن القيادة الامريكية من طرد الارهاب من العراق الا بعد ان تصاعدت التوترات وطرد السكان المحليون في نهاية المطاف تنظيم القاعدة من معقلهم في محافظة الانبار غرب العراق في عام 2007 . وكانت هزيمة أتباع بن لادن، على يد التجمعات العشائرية السنية (الصحوات) المدعومة من قبل الامريكان والحكومة العراقية، ضربة قاصمة للجهاد العالمي، لم تستثمر القيادة السياسية العراقية هذا الانتصار لقصور في الرؤية، ولغياب استراتيجية وطنية واضحة لمحاربة الارهاب في العرق. بيد ان التنظيمات الارهابية استمرت في تحويل مسار الجهاد

الوطني في الشرق الأوسط وتقويض مقدراته. وزادت أزمة الجهاد " الارهاب" العالمي . وبعد ان اتضح ان تنظيم القاعدة يروج لمفاهيم لا علاقة لها بالدين الاسلامي . ويحول الشرعية الدينية من العلماء إلى المتشددين انحسرت نشاطاته ، وشهد العالم بداية لنشاط النسخة الجديدة من التنظيمات الارهابية في العالم وهي نسخة تنظيم " الدولة الاسلامية" والتي يطلق عليها اختصار "داعش" فانتشرت بشكل دراماتيكي في العراق ، وسورية، وانتقلت كالحريق في الادغال الجافة الى شمال افريقيا، وطرقت ابواب مجتمعات اوربا، والولايات المتحدة ، ولم تحد من توسعه القيادة الامريكية لاستراتيجيتها الجديدة التي افصح عنها الرئيس الامريكي يوم 2014/9/11، والغريب انه كلما كثرت وتوالت صور الجهود الدولية بأشكال قرارات امية، واستراتيجيات عالمية ، وتجمعات عسكرية، ونشاطات استخباراتية، واقتصادية، واعلامية، فإننا نجد في المقابل انتشاراً افقياًن وعامودياً اوسع للإرهاب الدولي في العالم . وظاهرة انتشار الارهاب الغريبة هذه تتطلب الوقوف عندها وتحليلها على وفق المنطق العلمي .

اهمية الدراسة: لا بد من الوقوف بدقة عند الاسباب الحقيقية لظهور وانتشار ظاهرة الارهاب الدولي، والوقوف ايضاً عند اسباب انحراف الفعل الدولي عن الاستراتيجية الدولية التي تم الاتفاق عليها من معظم دول العالم عام 2006.

منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج العلمي التحليلي، والتاريخي، والمقارن لا ثبات فرضية الدراسة.

فرضية الدراسة: هناك قصور، مقصود، وغير مقصود من بعض الاطراف الدولية في جهود محاربة الارهاب، لا سيما في دور القيادة العالمية للجهود الدولية لمحاربة الارهاب الدولي، وهذا ما يبرر تمدد الارهاب في مناطق عديدة من العالم بالرغم من وجود هذه الجهود.

هيكلية الدراسة: بعد المقدمة تم تقسيم الدراسة الى مبحث اول " قيادة للجهود الامم المتحدة لمكافحة الارهاب الدولي"، ومبحث ثاني" القيادة الامريكية للجهود الدولية لمكافحة الارهاب الدولي"، ومبحث ثالث " مقترح القيادة العالمية للأمن الجماعي لمحاربة الارهاب الدولي"، ثم استنتاجات ، وخاتمة.

المبحث الاول : قيادة الامم المتحدة للجهود الدولية لمكافحة الارهاب الدولي

أ- اللجنة السداسية لمكافحة الارهاب الدولي :([1])

تسمية اللجنة السداسية هي تسمية تتعلق بالهيكل التنظيمي لمنظمات ومؤسسات الامم المتحدة، وإن عضوية اللجنة السادسة عضوية عامة، أي أن، كل الدول أعضاء الأمم المتحدة هم أعضاء قانونيون في اللجنة السادسة. ويمكنك أن تحضر الدول غير الأعضاء ذات صفة مراقب في الجمعية العامة مثل سويسرا ، قبل أن تحصل على عضوية الأمم المتحدة، والفاتيكان اجتماعات اللجنة السادسة وأن تشارك في المناقشات. ويرأس اللجنة السادسة رئيس ويعاونه ثلاثة نواب ومقرر اللجنة. ويجب أن يدير الرئيس الاجتماعات الرسمية ويقترح برنامج العمل ويحسم أية مشكلات إجرائية قد تطرأ. ويسعى المكتب إلى ضمان انتهاء المفاوضات بنتائج إيجابية. وتعقد اللجنة السادسة اجتماعاتها سنويًا من نهاية سبتمبر وحتى نهاية نوفمبر، بالتوازي مع الدورة السنوية للجمعية العامة. في بداية الدورة، تُعين الجمعية العامة للجنة السادسة قائمة بعناصر جدول الأعمال الذي ستتم مناقشته. وتضم تلك العناصر عادةً التقارير السنوية من لجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي واللجنة المخصصة حول الإرهاب المشكلة بموجب القرار 210/51 بتاريخ 17 ديسمبر 1966 واللجنة الخاصة حول ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة، ولجنة الدولة المضيفة بالإضافة إلى عنصر إجراءات الحد من الإرهاب الدولي . وعقب إجراء مناقشة رسمية والتفاوض على أية مقترحات، يتم تقديم أية توصيات تتبناها اللجنة السادسة إلى الاجتماع المكتمل للجمعية العامة للمصادقة عليها بشكل نهائي. وإذا كانت مسألة ما على درجة كبيرة من التعقيد الفني، تحيل هذه اللجنة تلك المسألة إلى لجنة القانون الدولي أو تقوم بإنشاء هيئة فرعية خاصة لمناقشة تلك المسألة، وتتبع اللجنة السادسة "قاعدة مختلطة لصناعة القرارات، حيث يفضل الوصول إلى الإجماع مع إمكانية أخذ الأصوات، "بمعنى أنه، بما أن اللجنة يمكنها اتخاذ قراراتها عبر التصويت، فإن معظم القرارات تم إقرارها دون تصويت رسمي، من خلال التزكية أو اتفاق الآراء أو. ومن ابرز انجازات اللجنة في مضمون التشريع، والتصديق على الاتفاقيات الدولية، والاقليمية، والثنائية ، ومتابعة الجهود الدولية في تنفيذ بنودها. لقد ناقشت، واسهمت اللجنة في صياغة المعاهدات والقرارات الاتية:([2])

* اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961.
* اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات عام 1969.
* إعلان مبادئ القانون الدولي والعلاقات الطيبة والتعاون بين الدول وفقًا لميثاق الأمم المتحدة عام 1970.

* اتفاقية الحد من الجرائم ضد الأشخاص المحميين دوليًا، مثل الممثلين الدبلوماسيين، و المعاقبة على تلك الجرائم عام 1973.
* اتفاقية فيينا بشأن تعاقب الدول في احترام المعاهدات " اتفاقية حماية اتفاقية الدبلوماسيين ".
* الاتفاقية الدولية لمناهضة جرائم احتجاز الرهائن، "" اتفاقية الرهائن" عام 1979.
* اتفاقية سلامة الأمم المتحدة والعاملين فيها عام 1995.
* إعلان إجراءات الحد من الإرهاب الدولي عام 1994، وايضاً الاتفاق على الجزء المكمل للإعلان الذي تبناه قرار الجمعية العامة رقم 210/51, الصادر بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الاول 1996
* الاتفاقية الدولية للقضاء على التفجيرات الإرهابية "اتفاقية التفجيرات الإرهابية" عام 1997.
* اتفاقية قانون الاستخدامات غير الملاحية للمسطحات المائية الدولية عام 1997.
* قانون روما للمحكمة الجنائية الدولية عام 1998.
* الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل العمليات الإرهابية " اتفاقية تمويل الإرهاب " عام 1999.
* مسودة مواد حول مسؤولية الدول تجاه الأفعال غير الشرعية دوليًا عام 2001.
* الاتفاقية الدولية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي " اتفاقية الإرهاب النووي " عام 2005.
* إعلان الأمم المتحدة بشأن استنساخ الإنسان عام 2005.

منذ عام 2000 شرعت اللجنة السادسة في وضع اتفاقية شاملة للإرهاب الدولي لتكمل أدوات مكافحة الإرهاب القائمة. ولكن لم يتم بعد تبني تلك المعاهدة المقترحة. حيث اتجه العالم نحو تشريع، واليات جديدة بسبب متغير احداث 11سبتمبر/ايلول 2001 [3].

تقييم عمل الجنة السداسية لمكافحة الارهاب لعام 1966:

1- انها لم تكون حرة ، ومستقلة في قراراتها ، وتوصياتها، لانقسام اعضائها، الى اعضاء تابعين لسطوة المعسكر الشيوعي الشرقي، وقسم لسطوة المعسكر الرأسمالي الغربي، وهذه الحالة هي انعكاس لحالة سلوك معظم اعضاء منظمة الامم المتحدة قبل انتهاء حقبة الحرب الباردة . فنجد نشاطات عسكرية قتالية في شعب ما يصنف عملاً ارهابياً في هذا المعسكر، ويصنف عملاً تحررياً في المعسكر الاخر.

2- لم تميز بين ارهاب الدولة، وارهاب المنظمات الارهابية، بسبب معايير الدول الاعضاء في المنظمة ، فاللجوء الى حرب العصابات ، والعمليات القتالية المسلحة عند شعب ما يصنف من المعسكر الشرقي عملاً بطولياً تحررياً ، ويصنف من المعسكر الغربي بأنه عملاً ارهابياً ، وعندما تقوم بعض الحكومات بالإفراط في استخدام القوة ، يصنف هذا العمل كإرهاب دولة، وفي المعسكر الاخر يصنف كإجراءات دولة لمكافحة الارهاب ، وهذا الخلط بين المفاهيم رتب ضياع لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم محاسبة والحد من ارهاب الدول .

3- وجاءت احداث 11سبتمبر/ايلول 2001 التي حدثت في معقل عمل اللجنة في نيويورك بمثابة ضربة قاضية لمكانة اللجنة السداسية ليس في داخل المنظمة الدولية ، بل في نظرة العالم اليها. ورسمت صورة تعبيرية حية لتقييم ادائها الفاشل.

ب - هيئة مكافحة الارهاب :

وهي هيئة تضم جميع اعضاء مجلس الامن الخمسة عشر، الدائمون ، وغير الدائمون.

وجاء احلال الهيئة محل اللجنة نتيجة متغير دولي كبير تجسد بأحداث 11 سبتمبر /ايلول 2001 التي وضعت العالم امام تهديد جديد ، وتطور نوعي في نشاطات الارهاب الدولي ، دفع المجتمع الدولي في اتجاه تبني تنظيم دولي جديد اكثر فاعلية من السابق، ويضم جميع اعضاء مجلس الامن لتمكينه من الحركة واتخاذ القرارات التي توازي حجم التهديد الجديد للأمن والسلم الدوليين ، وتم استصدار العديد من قرارات مجلس الامن، والاتفاقيات الدولية كاطار قانوني لهذا الغرض، وتم اتفاق اعضاء الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وجميع اعضاء هيئة مكافحة الارهاب التي أنشئت على وفق مواد قرار مجلس الأمن 1373 لعام 2001 الذي أتخذ بالإجماع في 28 أيلول/سبتمبر 2001[4]. وجاء القرار 1624 لعام 2005 لتدعيم عمل المديرية التنفيذية في الهيئة الدولية لمكافحة الارهاب ، وقد اعدت المديرية التنفيذية تقريرين 2006/737/أس و 2008/2/أس)يوجزان الردود التي قدمتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصدد تفعيل عمل الهيئة .

وتبنت الهيئة استراتيجية تهدف إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على منع وقوع أعمال إرهابية داخل حدودها وفي المناطق التي تقع فيها على حد سواء.

استراتيجية للهيئة الدولية لمحاربة الارهاب لعام 2006:

بعد ان تبنى مجلس الأمن الدولي عام 2004 تعريفا للإرهاب، وفقا لصكوك الأمم المتحدة وأحكامها المنشورة على موقعها الرسمي، وقد جاء فيه أنّ هذا التصنيف " يتعلق بتلك الأعمال الإجرامية التي يُقصد منها ترويع الرأي العام وإرهاب مجموعة من الأشخاص لتحقيق أغراض سياسية، وهي في كل الظروف غير مبرَّرة بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية والفلسفية والعقائدية والإثنية والدينية التي دفعت إليها " .

وحدد تعريف مكافحة الإرهاب، " هو تلك الأنشطة والتقنيات والاستراتيجيات التي تستخدمها الحكومات عبر مؤسسات الأمن والدفاع لمواجهة الإرهاب عسكريا، وهو الإجراء السريع، أو إصلاحيا من خلال حزمة إجراءات اقتصادية منها ما يتعلق بالتنمية والقضاء على البطالة، أو فكريا من خلال المناظرة والنصيحة، وكلها خطوات تعتبر الأسس المتينة لأي معالجة حقيقية للإرهاب ومسبّباته. وبالتوازي مع هذه الاستراتيجيات هنالك بعض النظريات التي تدعم بدورها فكرة اتباع سياسات كبح الإرهاب في موطنه قبل ظهوره من خلال التشديد على أهمية السياسات الناجحة بفرض القانون وعدم ترك السلطة بمفهومها المؤسّساتي الديمقراطي للفراغ "[5] .

وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفق هذا التعريف، استراتيجية لمكافحة الإرهاب في الثامن من سبتمبر سنة 2006، وهي المرة الأولى التي تتفق فيها الدول الأعضاء على إطار استراتيجي وعالمي شامل لمكافحة هذه الآفة.

واستراتيجية الامم المتحدة الية عمل لتنفيذ القرارات على وفق استراتيجية اطلق عليها الاستراتيجية الدولية في 8 سبتمبر/ايلول2006 ، وبهدف تنفيذ هذه الاستراتيجية بصفة قانونية دولية أنشأ مجلس الأمن المديرية التنفيذية لهيئة مكافحة الإرهاب بموجب القرار 1535 لعام 2004 لمساعدة لجنة مكافحة الإرهاب في عملها وتنسيق عملية رصد تنفيذ القرار 1373 لعام 2001 . جاء اكتمال الملاك الوظيفي للمديرية التنفيذية في أيلول/سبتمبر 2005، وأُعلن إنها بدأت عملها رسميا في كانون الأول/ديسمبر 2005.

وتنقسم المديرية التنفيذية إلى قسمين: مكتب التقييم والمساعدة التقنية الذي ينقسم بدوره إلى ثلاث مجموعات جغرافية لتمكين الخبراء من التخصص في مناطق معينة من العالم، ومكتب الشؤون الإدارية والإعلامية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك خمسة فرق تقنية تعمل أفقيا من خلال مكتب التقييم والمساعدة التقنية لتحديد القضايا والمعايير اللازمة

لإجراء التقييمات في مجالات خبرتها التقنية المحددة ثم نشرها من خلال المجموعات الثلاث. ويتناول كل فريق من هذه الأفرقة أحد المجالات التالية :المساعدة التقنية؛ وتمويل الإرهاب؛ ومراقبة الحدود، وتهريب الأسلحة، وإنفاذ القانون؛ والمسائل القانونية العامة، بما في ذلك التشريعات، وتسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة؛ وأخيرا، القضايا التي أثارها القرار 1624 لعام 2005 ، فضلا عن جوانب حقوق الإنسان المتعلقة بمكافحة الإرهاب في سياق القرار 1373 لعام 2001[6].

ويضم مكتب الشؤون الإدارية والإعلامية وحدة لمراقبة الجودة لتحسين الجودة التقنية والاتساق في لغة وفي صياغة وثائق المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ووحدة للاتصالات العامة والتوعية لتعزيز أنشطته للتوعية. وجرى تمديد ولاية المديرية التنفيذية حتى نهاية عام 2013 بموجب قرار مجلس الامن 2010/1963/أس .

اعتمدت الهيئة في استراتيجيتها على وفق المبادئ :-[7]

* جريم تمويل الإرهاب
* القيام بدون تأخير بتجميد أي أموال لأشخاص يشاركون في أعمال الإرهاب
* منع الجماعات الإرهابية من الحصول على أي شكل من أشكال الدعم المالي
* عدم توفير الملاذ الآمن، أو الدعم أو المساندة للإرهابيين
* تبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى عن أية جماعات تمارس أعمالا إرهابية أو تخطط لها.
* التعاون مع الحكومات الأخرى في التحقيق في مثل تلك الأعمال، واكتشافها، واعتقال المشتركين فيها وتسليمهم وتقديمهم للعدالة
* تجريم مساعدة الإرهابيين مساعدة فعلية أو سلبية في القوانين المحلية وتقديم مخالفيها للعدالة.

تقييم استراتيجية الهيئة الدولية لمكافحة الارهاب لعام 2006:

جوهر استراتيجية الهيئة ومديريتها التنفيذية لمكافحة الإرهاب هو : رصد وتنفيذ قراري مجلس الأمن 1373 لعام 2001 و 1624 لعام 2005، وتيسير تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تطلبها. واستناداً إلى تقارير متعددة قدمتها الدول الأعضاء جميعها البالغ عددها 192 دولة، مع مصادر إضافية للمعلومات تُكمل اللجنة تقييمات أولية لتنفيذ القرار 1373، الذي يهيب بجميع البلدان أن تسن تدابير لمنع الأعمال الإرهابية، وتقدم توصيات من أجل إدخال تحسينات. وقد قامت اللجنة أيضاً بزيارات لخمس

عشرة دولة من الدول الأعضاء وتعتزم القيام بزيارات لثماني عشرة دولة أخرى وفشلت في تطبيق نظام الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان ، وعلى الجهات التي تقدم الدعم المادي، والحربي، والمعنوي لهما ، بالرغم من وجود قوائم اولية تحدد هذه الجهات. وحتى ابريل/ نيسان 2007 ، كان مجلس الأمن قد أدرج 362 فرداً و 125 كياناً على تلك القائمة ونتيجة للتدابير المتعلقة بالجزاءات جمدت 34 دولة أصولاً مالية لأولئك المدرجين على القائمة تجاوزت قيمتها 90 مليون دولار من دولارات فقط دون ، وهو انجاز ضئيل . وبالرغم من وجود فرقة الرصد، التي تساعد مجلس الأمن في التشجيع على تنفيذ نظام الجزاءات، عبر إعداد ستة تقارير تحليلية تتضمن تقييماً للطابع المتميز للتهديد الذي تمثله القاعدة وطالبان وأفضل التدابير للتصدي له. وبعد ان قد زارت الفرقة 72 دولة من الدول الأعضاء لمناقشة كيفية تحسين نظام الجزاءات، ونظمت اتفاق بينها و 24 هيئة دولية وإقليمية على التعاون، وتم أنشاء أيضاً أربع مجموعات إقليمية من وكالات الاستخبارات والأمن من مختلف البلدان لتقديم مزيد من المشورة والمقترحات كي ينظر فيها مجلس الأمن ، وبالرغم من هذه الجهود والمواثيق ، وبعد دراسة خبراء اللجنة التقارير المقدمة من 136 دولة حول تنفيذ القرار 1540 لعام 2004 الذي يلزم الدول الاعضاء بتقييم التعاون الدولي على وفق القرارات الاممية ذات الصلة كان الانجاز دون المستوى المطلوب الذي يحد من النشاطات الارهابية في العالم . ورتب فشل الهيئة في قيادة وتنظيم الجهود الدولية في احتواء نشاطات الارهاب الدولي، انتقال هذه النشاطات الارهابية من افغانستان ، والمناطق المحيطة بها الى الشرق الاوسط ، وشمال افريقيا، وهذا الانتقال مع توسع حجم ونوع التهديدات يؤشر وبوضوح الفشل الاممي في تنفيذ الاستراتيجية الدولية لمكافحة الارهاب للجنة الجديدة . ولم يجدي نفعاً تبديل رئيس اللجنة السيد مايك سميث من أستراليا برئيس تنفيذي جديد هو السيد " جان بول لابورد" ، الذي تولى منصبه، في 22 يوليو/تموز 2013 ،الذي امضى مدة سنتين ونصف قاضيا في محكمة القضاء العليا بفرنسا "محكمة النقض"، وكان السيد لابورد قد عمل سابقا مع الأمم المتحدة لمدة 18 عاما، وشغل مناصب عليا في مكافحة الإرهاب، والعدالة الجنائية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا، وإدارة الشؤون السياسية وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في نيويورك، ثم انضم إلى المديرية التنفيذية، برتبة مساعد الأمين العام في 11 تموز/يوليه 2013 [8] .

اسباب فشل الهيئة الدولية لمكافحة الارهاب:

1- هيمنة الاعضاء الدائمين على عمل الهيئة ، وتسيير اعمالها بشكل انتقائي على وفق مصالحها الكونية، وتوازنات القوة بينها.

2- وجود تخطيط جيوستراتيجي للقوى العظمى في توظيف الارهاب الدولي في قواعد ادارة الصراع الدولي، ورتب ذلك بروز معيار دعم ، أو عدم الدعم ، أو التريث في دعم اجراءات مكافحة الارهاب على وفق حجم ونوع المكاسب، أو الخسائر المتعلقة بالمصالح ومساحة النفوذ في العالم ، ولم يكن المعيار هو تحمل المسؤولية الاخلاقية والقانونية في انقاذ الانسانية من تهديدات الارهاب الدولي.

2- غياب الاتفاق على تقاسم تكاليف العمليات القتالية ، وقياداتها، واولياتها، واساليبها.

3- غياب الاتفاق على تصنيف الحركات، والمنظمات الارهابية في العالم ، والتي تستحق المواجهة والمحاربة[9].

المبحث الثاني

القيادة الامريكية للجهود الدولية لمكافحة الارهاب الدولي

أ - الاستراتيجية الامريكية لمحاربة الارهاب الدولي لعام 2002

تميزت استراتيجية 2002 تحت قيادة الولايات المتحدة للجهود الدولية لمحاربة الارهاب، انها تمت على وفق قواعد هيمنة القطب الامريكي الواحد على النظام الدولي، وادارة السلطة العالمية ، لذلك حصلت القيادة الامريكية لمحاربة الارهاب بدون معوقات محلية، أو خارجية على الدعم المحلي، والخارجي، فقد استطاعت اقناع السلطة التشريعية بمجلسيها الشيوخ والنواب، وبالإجماع وبسرعة فائقة على منح الرئيس الأمريكي جورج بوش 40 مليار دولار لحملة الحرب على الإرهاب و20 مليار دولار إضافية لمساعدة خطوط الطيران الأمريكية في أزمتها الاقتصادية التي مرت بها عقب أحداث 11ايلول 2001، ودعم الرأي العام عمليات القبض على الالاف من الأشخاص ومنهم الكثير من المواطنين الأمريكيين من أصول شرق أوسطية (اسلامية) لأغراض التدقيق والفحص المجتمعي، وجرت معظم الاعتقالات بصورة غير معهودة في البلاد. فبدأت وزارة العدل الأمريكية بحملة تسجيل لأسماء المهاجرين وطلب من المواطنين غير الأمريكيين تسجيل أسمائهم لدى دوائر الهجرة الأمريكية وتم تمرير قانون مثير للجدل وهو قانون USA Patriot Act الذي منح صلاحيات واسعة للأجهزة الأمنية في استجواب وتفتيش واعتقال والتنصت على كل من يشتبه به دون اتباع سلسلة الإجراءات القانونية

التي كانت متبعة قبل 9/11/ 2001، وتم انتقاد هذا القانون من قبل مجاميع كثيرة في الولايات المتحدة فيما بعد لكونها تعارض الدستور الأمريكي، وحسب تعبيرهم ترسل إشارة إلى الإرهابين بأنهم انتصروا لأنهم أجبروا الحكومة على أن تصرف مثل الدول غير الديمقراطية، ولكن الرئيس الأمريكي دافع عن القانون وصرح في 9 /2005/6 "وأنه وبفضل هذا القانون تم إلقاء القبض على 400 مشتبه بهم بكونهم خلايا نائمة لمنظمة القاعدة وتم إثبات التهمة على أغلبيتهم"[10]. خولَ الكونغرس الأمريكي الادارة الأمريكية لتنظم جهود وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، والوكالات الامنية، بعد احداث 2001/9/11 الصلاحيات في تعبئة الموارد المحلية والعالمية لمحاربة الارهاب الدولي[11]. وقد ساند الرأي العام المحلي مؤسسة الرئاسة في سياستها لمحاربة الارهاب. اما عن الدعم الدولي، الولايات المتحدة منذ تأسيسها تعتمد على تغير تحالفاتها الدولية على وفق تغير مصالحها [12]، واستمر هذا المنهج البراغماتي العملي يميز السلوك السياسي الخارجي الأمريكي، فقد وصل عدد اعضاء التحالف الدولي الذي انشأته الولايات المتحدة عام 2002 الى حدود 30 دولة[13]. قبل الاعلان عن استراتيجية 2001 والمضي بتنفيذها كانت الادارة الأمريكية قد ضمنت المشاركة الفعلية للدول المؤثرة في السياسة الدولية وقتها والدول المحيطة بأفغانستان والعراق . وكما شكل الغطاء القانوني الدولي اساس الدعم الخارجي لاستراتيجية 2002، فقد استطاعت الولايات المتحدة ان تحصل على قرارات من مجلس الأمن أهمها ما يتعلق بمنح الصلاحيات للدول المعنية بمحاربة الارهاب القرار 1367 والقرار 1373 لعام 2001 حول مواجهة المجتمع الدولي لظاهرة الارهاب الدولي ، والقرار 1366 الذي يوضح دور مجلس الامن في مهمة المجتمع الدولي لمنع نشوب النزاعات الدولية، والقرارات 1363 و1378 و1383 و1386 لعام 2001 حول احتواء التهديدات الارهابية القادمة من افغانستان، والقرارات 1337 و1351 و1365 لعام 2001 والتي تعكس تهديد الامن والسلم الدوليين من حالة الصراع في الشرق الاوسط ، وتم ربط العلاقة المضطربة بين العراق والكويت بموجب القرارات 1352 و1360 و 1382 لعام 2001 عاملاً اخر يساهم في تهديد الامن والسلم الدوليين [14]، هذا الغطاء القانوني لاستراتيجية 2002 شكل اساس للدعم الدولي عن طريق قرارات مجلس الامن لاستراتيجية عام 2014. فحصلت الادارة الأمريكية في الاستراتيجية الجديدة على دعم القانون من مجلس الامن، واستطاعت وبفن ومهارة عاليين الحصول على دعم المجالس البرلمانية والنيابية لشعوب الدول

الحليفة لاسيما دول حلف شمال الاطلسي، و المفوضية العليا للاتحاد الاوربي، ومجلس حقوق الانسان في جنيف ومنظمات الامم المتحدة للإغاثة،[15].

تقييم الاستراتيجية الامريكية لعام 2002:

جاءت هذه الاستراتيجية لتدعيم وتوسيع الهيمنة الامريكية على مناطق جديدة من العالم من ضمنها منطقة الشرق الاوسط كهدف جيوستراتيجي غير معلن، وجاءت جهود الولايات المتحدة في محاربة الارهاب كهدف معلن في هذه الاستراتيجية التي سرعان ثبت فشلها في احتواء الارهاب الدولي الذي انتقل من افغانستان والدول المجاورة لها الى الشرق الاوسط، وشمال ووسط افريقيا، ووصل الى داخل مجتمعات الدول الاوربية، وعاد مرة جديدة الى داخل الولايات المتحدة.

ب - الاستراتيجية الامريكية لمحاربة الارهاب الدولي لعام 2014:

اعلان الاستراتيجية الامريكية من قبل الرئيس الامريكي باراك اوباما يوم 2014/9/11 على اثر التمدد الخطير لتنظيم " الدولة الاسلامية" (داعش) الارهابي في العراق وسورية جاء بمثابة احلال استراتيجية جديدة محل استراتيجية اخرى، وهذا يدلل على دخول المجتمع الدولي في مرحلة جديدة لمحاربة الارهاب على وفق معطيات جديدة تتمثل بنوع جديد اخطر من التهديدات والتحديات للأمن والسلم الدوليين. ويمكننا استنتاج ذلك من خطاب الرئيس اوبا:

" بصفتي القائد الأعلى للقوات المسلحة، فانّ اولويتي القصوى هي امن الشعب الامريكي، علي مدي السنوات الماضية، اتخذنا خطوات حثيثة لمحاربه الارهابيين الذين يهددون بلادنا..)، واضاف: (قمنا بنقل المعركة بثبات الي الارهابيين الذين يهدّدون بلادنا. ولكننا لا نزال نواجه تهديدًا ارهابيًا، لا يمكننا ان نمحو اثر الشر من العالم، فمجموعه صغيره من القتلة يمكن ان تملك القدرة علي احداث ضرر بالغ. هذا ما حصل في الحادي عشر من ايلول/2001، وما زال حقيقه حتي الان. لهذا السبب، يجب ان نبقي يقظين مع صعود هذه التهديدات"[16].

وحددت الاستراتيجية قيادة جديدة بعيداً عن اللجنة الدولية لمكافحة الارهاب الدولي، وهذه القيادة تحت اشراف الولايات المتحدة وتضم تحالف دولي لأكثر من 60 ستين دولة لهم ادوار عسكرية، وسياسية ولوجستية ومالية. والادوار تقسم على ثلاث مستويات محلية واقليمية ودولية. المحلية تتعلق بدور الحكومة العراقية الاتحادية في بغداد ودور حكومة اقليم كردستان العراق والقوات الدولية المساندة لهما في العراق. وبسبب

غياب التعاون مع حكومة سوريا فقد حددت الاستراتيجية برامج لبناء لتدريب معارضة سورية معتدلة لتقدم الدعم اللوجستي لقوات التحالف الجوية في تحرير الارض ومسكها . والادوار الاقليمية تحددت مع حلفاء الولايات المتحدة، وحلف شمال الاطلسي المعروفين في المنطقة، والادوار الدولية حددت لأعضاء دول حلف شمال الاطلسي، والاتحاد الاوربي ، والدور القيادي للولايات المتحدة عبر لجنة تنسيق الجهود الدولية لا سيما الحربية، ولذلك اعلن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في 2014/9/13 صدور الامر الرئاسي لتعيين الجنرال المتقاعد جون آلن منسقاً لقوات التحالف الدولي[17] . وعند تحليل خطاب الرئيس باراك اوباما عن حالة الاتحاد الذي القاه يوم 2015/1/19 اشار الى الحرب ضد الارهاب في الشرق الاوسط وتحديداً في العراق وسورية على انه حرب الولايات المتحدة حين ذكر " اتعهد بانتصار الولايات المتحدة وحلفائها على تنظيم الدولة الاسلامية المتشدد في العراق وسورية ، رغم ان الامر يتطلب وقتاً "[18].

اهداف الاستراتيجية الامريكية الجديدة لعام 2014 :

ندرج في الادنى اهم ما ورد في اعلان الرئيس الأمريكي اوباما للاستراتيجية الجديدة لعام 2014، فقد اشار (هدفنا واضح: سنضعف "الدولة الاسلامية"، وسندمره في نهاية المطاف) ، من خلال استراتيجية شامله ومستدامه لمكافحه الارهاب:

اولًا: قال الرئيس الأمريكي في خطابه ليوم 2014/9/11 "سننفذ حمله منظمه من الهجمات الجوية ضد هؤلاء الارهابيين، عبر العمل مع الحكومة العراقية، سنوسع جهودنا الي ما يتجاوز حمايه مواطنينا، وتنفيذ المهمات الانسانية، حيث سنضرب اهدافًا لـ"الدولة الاسلامية" بينما القوات العراقية تقوم بالهجوم، اوضحت باننا سنضرب الارهابيين الذين يهددون بلدنا اينما كانوا ، ويعني ذلك اننا لن نتردد في التحرك ضد "الدولة الاسلامية" في سوريا، كما في العراق، وهناك مبدأ جوهري في رئاستي (اذا هددتم امريكا فلن تجدوا ملجأ امناً) " [19].

ثانيًا: واستطرد الرئيس الأمريكي في خطابه " سنزيد دعمنا للقوات التي تقاتل هؤلاء الارهابيين علي الارض، في يونيو الماضي تم نشر بضع مئات من العناصر العسكرية في العراق لتقييم سبل تقديم الدعم الافضل لقوات الامن العراقية. الان وفيما استكملت تلك الطواقم عملها، وبعدما شكل العراق الحكومة سنرسل 475 أربعمئة وخمسة وسبعين عنصرًا عسكريًا اضافيًا الي العراق. كما قلت سابقًا، فانّ تلك القوات لن تخوض

مهمه قتاليه، ولن نستدرج مجددًا الي معركه ارضيه في العراق، ولكن هذه العناصر تمثل حاجه لدعم القوات العراقية والكردية سواء بالتدريب او النشاط الاستخباراتي، والتجهيز، وسندعم كذلك جهود العراق لتشكيل وحدات حرس وطني لمساعده المجتمعات السنيه علي التحرر من سيطرة "الدولة الاسلامية" . عبر الحدود في سوريا قمنا بزياده مساعداتنا العسكرية للمعارضة السورية. الليلة ادعو الكونجرس مجددًا الي منحنا سلطات اضافيه وموارد جديده لتدريب وتجهيز هؤلاء المقاتلين في الصراع ضد "الدولة الاسلامية" لا يمكننا الاعتماد علي نظام الاسد، الذي يروّع شعبه، هذا النظام لن يستعيد الشرعية التي فقدها. في المقابل، فان علينا ان ندعم ونقوّي المعارضة لكي تتمكن من مواجهه "الدولة الاسلامية"، بينما نواصل العمل من اجل التوصل الي حل سياسي للازمه في سوريا مرّه واحده ونهائياً " [20].

ثالثًا: الهدف الثالث موجود في نص خطابه " سنواصل الاعتماد على قدراتنا في مجال مكافحة الارهاب لمنع هجمات "الدولة الاسلامية"، عبر العمل مع شركائنا، سنضاعف جهودنا لقطع مصادر التمويل، وتحسين استخباراتنا، وتعزيز دفاعاتنا، والتصدي لعقيدتها المشوهة، وضبط تدفق المقاتلين الاجانب الي الشرق الاوسط، ومنه. وخلال اسبوعين، سأتراس اجتماعًا في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة لتعبئه المجتمع الدولي لدعم هذا الجهد " [21].

رابعاً: اما الهدف الرابع فقد اشار اليه اوباما "سنواصل تقديم المساعدة الانسانية للمدنيين الابرياء ممن هجروا علي يد هذا التنظيم الارهابي، واضاف " ويشمل ذلك المسلمين السنه والشيعة، الذين يواجهون خطرًا كبيرًا، والاف المسيحيين والاقليات الدينية الأخرى. لا يمكننا ان نقبل بتهجير هذه المجتمعات من ارضها التاريخية.

اذاً هذه استراتيجيتنا، وفي كل جزء من الاجزاء الأربعة لاستراتيجيتنا، سينضم الي امريكا حلف واسع من الشركاء، هناك حلفاء يشاركون معنا في طلعات جويه فوق العراق، ويقدمون الاسلحة والمساعدة للقوات الامنية العراقية والمعارضة السورية، ويتشاركون في الجهود الاستخباراتية، ويقدمون مساعدات انسانيه بملايين الدولارات. وزير الخارجية الأمريكي جون كيري كان في العراق اليوم، وعقد اجتماعات مع مسؤولي الحكومة الجديدة، وعرض تقديم الدعم لجهودهم في تحقيق الوحدة، وخلال الايام المقبلة سيقوم بجوله في الشرق الاوسط واوربا لاستقطاب مزيد من الشركاء في هذه المعركة، وبشكل خاص الدول العربية

التي يمكنها تقديم المساعدة لتعبئه المجتمعات السنيه في العراق وسوريا لطرد هؤلاء الارهابيين من اراضيها. انها الزعامة الامريكية في افضل صورها، حيث نقف مع الشعوب التي تقاتل من اجل حريتها، وسنحشد دولًا اخري من اجل امننا المشترك وانسانيتنا المشتركة. لقد امنت ادارتي دعماً لهذه المقاربة من الحزبين الجمهوري والديموقراطي. ولدي السلطة من اجل التعامل مع تهديد "الدولة الاسلامية"، لكنني اعتقد اننا سنكون في وضع اقوي كأمة، حين يعمل الرئيس والكونجرس سوياً لذلك فأنني ارحب بدعم الكونجرس لهذا الجهد، لكي نظهر للعالم ان الامريكيين متّحدون في مواجهه الخطر. الان، سيستغرق استئصال سرطان مثل "الدولة الاسلامية" مدة من الزمن "، ولأن المعطيات الارهابية الحالية لا ينحصر وجودها في الشرق الاوسط بل سيتمدد الى جميع مناطق العالم بضمنها الولايات المتحدة[22]. الرئيس الأمريكي كان قد عبأ حلف شمال الاطلسي قبل ايام من اعلان الاستراتيجية للقيام بتهيئة قوة رد سريع من بضعة الاف من الجنود لتدارك التمدد السريع لتهديد "الدولة الاسلامية" في العراق عبر اجتماع طارئ لقادة دول الحلف في اجتماعهم في ويلز يوم الجمعة 2014/9/5[23].

تقييم الاستراتيجية الامريكية الجديدة لعام 2014:

اهم معطى في المستوى الدولي هو غياب وحدة ادارة السلطة العالمية من قبل اللاعبين الدوليين وكما كانت عليه حين تم تنفيذ استراتيجية محاربة الارهاب لعام 2002. وهذا الغياب سيولد معوقات وصعوبات امام تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لعام 2014. ولعل امعان روسيا بالتدخل العسكري الكثيف والعلني المباشر منذ اغسطس /اب 2015 في سورية سيفضي الى عودة توازنان القوى الدولية حقبة الحرب الباردة في الشرق الاوسط تحت يافطات اقتصادية، وجيوستراتيجية بعيداً عن اليافطة الايدلوجية. ويمكننا حصر اهم المعوقات والمشاكل على المستوى الدولي:

1- معارضة من بعض اللاعبين الدوليين وابرزهم روسيا والصين مع الاستراتيجية الدولية الجديدة ، والهدف هو الحرص بعدم خسارة مرتكز النفوذ في فضاءين مهمين سورية، ولبنان، وايران حيث البحر الابيض المتوسط والخليج العربي . وقد تدفع روسيا الاتحادية مع حلفها النظام الدولي غير المستقر الحالي نحو العودة لأجواء الحرب الباردة عندما تدرك بان سوف تخسر كامل نفوذها في الشرق الاوسط.

2- صعوبات جراء غياب التطابق بين رؤى اللاعبين الاوربيين الاعضاء في حلف شمال الاطلسي، والاعضاء في الاتحاد الاوربي من جهة،

والولايات المتحدة من جهة ثانية، لا سيما فيما يتعلق بمستقبل الانظمة السياسية لما بعد الانتهاء من تنفيذ جميع فصول الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، فالمجموعة الاوربية تبحث عن فرص جديدة للتواجد الفاعل في المنطقة جراء مشاركتها في احتواء تهديد "الدولة الاسلامية" في الشرق الاوسط لتدعيم مشاريعها الاقتصادية القديمة الحديثة في الشراكة الاورومتوسطية ، ولعل بروز ظاهرة الاعترافات الاوربية بالدولة الفلسطينية بشكل متفاوت خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية الجديدة ما يؤكد ذلك [24].

الاستراتيجية الجديدة تأتي والعالم مقبل على تشكيل نظام دولي جديد يتطلب اعادة تنظيم التوازنات الاقليمية التي اضطربت و تهدد بنشوب حروب محلية واقليمية، اذا لم يتم احتوائها، واعادة صياغتها فأنها ستهدد العالم اجمعه. ان العالم ينتظر حلولاً للعديد من مشاكله المترابطة مع بعضها البعض من زاوية الرؤية الجيوستراتيجية الأمريكية للعالم، سواء كانت في مضمون التحكم بأسلحة الدمار الشامل، أو مضمون الازمات الاقتصادية الخانقة للرأسمالية الدولية، أو مضمون الانفجار السكاني، وعدم السيطرة المحكمة على الهجرات الكبيرة للسكان، وتداعيات المتغيرات المناخية، وشحة الغذاء والماء الصالح للشرب في العالم، أو مضمون نفاذ الطاقة البترولية والاعتماد على الطاقة المتجددة ، أو مضمون تداعيات الدول الفاشلة على الامن الدولي، وتداعيات الهجرات البشرية المنطلقة من الشرق الاوسط لا سيما من الدولة التي تشكل اراضيها ساحات المواجهة للحرب ضد الارهاب الى اوربا والامريكيتين بصورة شرعية أو غير شرعية ، وشكلت هذه الهجرات البشرية تحدياً امنياً واقتصادياً لدول العالم وبالذات للدول الاوربية بعد ان اصبحت قيمها المتعلقة بحقوق الانسان امام امتحان عسير ان وقفت بالضد من هذه الهجرات المتواصلة بشكل غير مسبوق [25]. وتداعيات سباق السيطرة على المشاعات الدولية لاسيما مناطق المحيطين المنجمدين[26]. وبذلك تكون هذه الاستراتيجية مترابطة بأسبابها وبنتائجها مع الاستراتيجيات الاخرى التي تنفذها أو من المؤمل أن تنفذها الولايات المتحدة مع حلفائها في العالم .

3- فشل المجتمع الدولي في اجتثاث الخلايا الارهابية النائمة في مجتمعات معظم دول العالم، وفشله في محاصرة وقطع مصادر التمويل ، وعجز المؤسسات الامنية الدولية ، والوطنية في الحد من تدفع الجهاديين للتنظيمات الارهابية.

المبحث الثالث

مقترح القيادة العالمية للأمن الجماعي (Collective Securit)لمحاربة الارهاب الدولي.

الامن الجماعي: هو مجموعة من الترتيبات التي تتخذها الدول بهدف ردع العدوان الذى قد تقوم به اي دولة اخرى به او اعتدت بالفعل على اي من الدول المتعاقدة في اتفاقيات تشكل الامن الجماعي ، فان باقي الدول ستجمع مواردها لردع او هزيمة المعتدي ، سواء كان دولة واحدة، أو تحالف دولي، أو فاعل ، أو فاعليين غير دوليين [27].

الامن الجماعي هو نظام غايته الامن ووسيلته الجماعية ولذلك يسمى هذا النظام " بالدفاع المشترك " او " الضمان الجماعي " في بعض الاحيان. وحينما ينشأ هذا النظام في اطار التنظيم الاقليمي، أو التنظيم الدولي الاوسع فانه قد يكون موجهاً ضد الدول الاعضاء التي خرجت عن مقاصد، ومبادئ ، وقواعد ميثاق الامم المتحدة ، أو تكون موجهة ضد غير الاعضاء في الامم المتحدة، وقد تأخذ المواجهات اشكال الحرب، أو فض المنازعات والصراعات بالطرق السلمية، "التحكيم ، التفاوض[28] .

<u>الامن الجماعي والدور الجديد:</u>

ليس المطلوب مفهوم الامن الجماعي في الامم المتحدة لان هذا المفهوم مقيد بشرط اشراف مجلس الامن الخاضع لهيمنة الخمسة الكبار من اعضائه الدائمين. كما ان دول المجلس الدائمين انقسموا اثناء حقبة الحرب الباردة الى معسكرين متصارعين، وحتى بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة اصبحت الامم المتحدة تحت الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة، ودفعتها الادارة الامريكية الى تبني مفهوم الامن الجماعي الذي يعبر عن الامن القومي الامريكي. واصبحت الامم المتحدة اداة بيد الادارة الامريكية لتنفيذ هذا الهدف ، وحتى بعد انتهاء العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، واتضاح معالم تصدع النظام الدولي الاحادي القطب، وعجز الولايات المتحدة عن ادارة السلطة العالمية لوحدها لتجاوز تكاليفها حدود الامكانيات والمواد في الولايات المتحدة بعد ما اتضح ان العالم لم يكن منبسطاً امام الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة ، ورتب هذا العجز بروز قوى دولية تحالفية تنافس الولايات المتحدة على المكانة الاولى في النظام الدولي المرتقب والمتعدد الاقطاب، والتنافس هذا سيأخذ اشكالاً من الصراع على النفوذ في اهم مناطق العالم ، ومنها المناطق التي ينشط الارهاب الدولي مثل منطقة الشرق الاوسط وعندها سيتم توظيف عمليات احتواء، أو محاربة الارهاب على وفق قواعد ادارة الصراع والنفوذ بعيداً عن الاهداف الانسانية للأمن الجماعي لشعوب العالم. وستعود عمليات

توظيف المكانة القانونية الدولية للأعضاء الدائمين في مجلس الامن لأهداف لا صلة لها بمصداقية محاربة الارهاب الدولي.

القيادة الجديدة للأمن الجماعي:

القيادة العالمية الجديدة التي يقترحها بشكل متواضع الباحث تدعو للأخذ بالاعتبار الملاحظات الاتية:

1- القيادة يجب ان تتكون من الدول التي تهتم بالأمن والسلم الدوليين بشكل كبير، ولا تعتمد في اقتصاداتها على اقتصاديات الحروب، وان تطور ، ونمو اقتصادها مرهون باستمرار وتنوع الحروب المحلية، والاقليمية ، والدولية سواء كانت محدودة ، أو مفتوحة لفترات مستمرة، أو متقطعة . وتميز المجتمع الصناعي الحربي في الولايات المتحدة، وفي الاتحاد السوفيتي السابق ووريثته روسيا الاتحادية في الوقت الرهن بالاعتماد بشكل ملحوظ على صادرات المعدات ، والاسلحة الحربية للعالم . اذن فالأمر يتطلب تحليل اقتصاديات القوى العظمى لتجنب الوقوع في مأزق اعتماد الدولة العظمى في تطور، ونمو اقتصادها على ظاهرة اندلاع ، واستمرار الحروب في العالم . بيد ان التحليل يشير الى وجود دول تعتمد في تطور ونمو اقتصادها على صناعة السلام، وحفظ السلام وانتشاره في العالم مثل الصين التي شكل اقتصادها نسب متقدمة على بقية الدول، ثم اليابان، والمانيا، وفرنسا ، وكندا، والبرازيل، والارجنتين ، أو انتقاء دولتين من كل قارة تملك سمات الحيادية؛ واولوياتها في البيئة الدولية هو النشاط الاقتصادي وحرصها على استقرار الامن المحلي؛ والاقليمي؛ والدولي؛ ويجب ان لا يكون لهذه الدول سوابق لها لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحقبة الحرب الباردة في الامعان في تمدد نفوذها بالقوة المسلحة، أو عبر الاتجار بالمعدات والاسلحة الحربية ، كأن تكون من اسيا الصين واليابان؛ ومن اوربا فرنسا والمانيا؛ ومن افريقيا مصر ونيجيريا؛ ومن قارتي امريكا الشمالية ؛ وامريكا الجنوبية الولايات المتحدة وكندا؛ والبرازيل والارجنتين؛ ويجب ان تشير التقارير الى ان اعتمادها الاول على التجارة الدولية، والاستثمارات الدولية. وبالإمكان اضافة دول من اقليم الشرق الاوسط على وفق شروط حاجتها الماسة لمحاربة الارهاب، ووجود قدرات وامكانات بهذا الصدد، وغياب طموح تمدد النفوذ في الدول التي تجتروها بهدف تحقيق دور الدولة المهيمنة اقليمياً على حساب الامن الاقليمي. ولا تمثل أيدولوجيتها منطلقات مذهبية طائفية تثير المذاهب والطائف في الدول الاخرى وتعد من مدخلات انتشار ظاهرة الارهاب في الاقليم، والعالم ، وافضل هذه الدول هو العراق الذي يشكل خيار

استراتيجية التعاون مع جميع دول الاقليم ضرورة لا بد منها لتكون الساحة العراقية ساحة تلاقي المصالح الاقليمية والدولية ، وليس ساحة صراع الارادات.

آليات عمل القيادة الجديدة :

1- الاطار القانوني:

جميع قرارات الجمعية العمومية، ومجلس الامن ، والاتفاقيات الدولية الجماعية ، والثنائية ذات الصلة والتي لاقت الموافقة والتصديق من قبل اللجان المختصة في الامم المتحدة . واهم هذه القرارات هي : القرار 1373 لعام 2001 ، والقرار 1624 لعام 2005 ، والقرارين: رقم 2170، ورقم 2178 ، لعام 2014، والقرار 2199 لعام 2015[29]. هذه القرارات تضمن تحديد آليات حول ايقاف الدعم اللوجستي، والعسكري، والمالي، والتكنولوجي، والاعلامي، وتهريب النفط، والاموال ، والاثار، وجميع الانشطة التجارية ، والفكري للمنظمات الارهابية في جميع مناطق العالم[30].

2- التعاون مع الدول الاعضاء في المنظمة الدولية ، والموقعة على جميع اتفاقيات مكافحة الارهاب الدولي في العالمة. والتي اشارت الى اهم مضامين التعاون :

* التعاون في توحيد، أو تقارب التشريعات المحلية ذات الصلة بمكافحة الارهاب الدولي.

* تعزير التعاون في القضايا الجنائية التي تشكل مداخل لتعزيز انتشار الارهاب الدولي، مثل جرائم تزوير العملات، وغسيل الاموال، والفساد الاداري والمالي، والتهريب لا سيما تهريب الاسلحة والمعدات الحربية، والاتاوات ، والمخدرات، والامن النووي والتكنولوجي الذي يطور قدرات المنظمات الارهابية .

* التعاون في التحقيقات، وتحديد الهويات، تبادل المعلومات، ونقل المجرمين، واجراءات الاعتقال المؤقت والدائم، ومراقبة طرق نقل المسافرين الجوية، والبحرية، والبرية. وتحليل معلومات شبكة الاتصالات الالكترونية الدولية ذات الصلة بالإرهاب الدولي.

* التعاون في مسائل مراقبة الحدود، لا سيما في مناطق توجد المنظمات الارهابية.

* التعاون في تبادل الاجهزة والمعدات عالية التقنية التي تساعد في كشف وتحديد هوية الاهابين، واماكن تواجدهم .

* واخيراً وفي مضمون بالغ الاهمية وهو التعاون في الانشطة الاقتصادية، والاستثمارية التي تمتص البطالة والفقر ، والتي تشكل احد المداخل الخطيرة لانتشار ظاهرة الارهاب في العالم.

* التعاون في المسائل الثقافية ، والتعليمية التي تنشر افكار وثقافات التسامح وتمتص ثقافات التعصب والعنف وانكار الاخر.

3- التفاعل والتكامل مع المنظمات الدولية الاقليمية الحكومية:

منها منظمة التعاون الاسلامي OIC تأسست في 25سبتمبر/ايلول 1969بعد حريق المسجد الاقصى ، لا سيما مقررات مؤتمرها 2003 في الدوحة ، ومؤتمر مكة 2005 ، ودكار 2008 ،واندونيسيا 2012، ومكمة 2014، واخرها مؤتمر اسطنبول ابريل/نيسان 2016.

ومقررات المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة ISESCO ، ومقررات الاتحاد الأوروبي(EU) ، والمجلس الأوروبي (COE) ، ومقررات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا(OSCE) ذات الصلة بمكافحة الارهاب الدولي. وقرارات منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية AAPSO ، لا سيما مقررات المؤتمر الذي استضافته مجلس السلم والتضامن السيريلانكي اكتوبر/تشرين الاول 2014.

المنظمات الدولية غير الحكومية :

الدفاع عن حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب

تقوم مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان بالدعوة إلى تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، وتنفيذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب، وذلك كهدفين متكاملين يعزز كل منهما الآخر. وتقدم المفوضية المساعدة والمشورة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، بما يتضمن وضع تشريعات وسياسات لمكافحة الإرهاب تمتثل لحقوق الإنسان. وقد ركزت المفوضية اهتمامها على تعميق فهم الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق الإرهاب عن طريق إجراء بحوث وتحليلات مركزة، والتشجيع على تعزيز حماية حقوق الإنسان من خلال القيادة وأنشطة الدعوة، وتقديم المساعدة التقنية والتدريب، واستحداث أدوات لمساعدة العاملين في هذا المجم الارهاب لعلاقتها الوثيقة بإشباع الحاجات الرئيسة للمواطن واحتواء تداعيات العوز عند الافراد[31].

وتجدر الاشارة الى اهمية دور معهد الامم المتحدة لبحوث الجريمة لما يقدمه من اشارات معلوماتية للأجهزة المحلية الوطنية في الدول التي تعاني من تصاعد النشاطات الارهابية فيها .

ويجب ان يتعاون المجتمع الدولي في ظل القيادة العالمية الجديدة لتفعيل وتكامل ادوار الاجهزة الاتية لدعم الجهد الدولي في مكافحة الارهاب :

المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب(CTED) ، وإدارة عمليات حفظ السلام(DPKO) ، وإدارة الشؤون السياسية(DPA) ، وإدارة شؤون الإعلام(DPI) ، وإدارة السلامة والأمن(DSS) ، وخبراء اللجنة المنشأة بموجب القرار 1540 التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية(IAEA) ، ومنظمة الطيران المدني الدولي(ICAO) ، والمنظمة البحرية الدولية (IMO)، وصندوق النقد الدولي(IMF) ، وفريق الرصد التابع للجنة المنشأة بموجب القرار 1267 والتابعة لمفوضية حقوق الإنسان (OHCHR)، ومكتب شؤون نزع السلاح(ODA) ، ومكتب الشؤون القانونية(OLA) ، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية(OPCW) ، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو(UNESCO) (، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة(UNICRI) ، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC) ، ومنظمة الجمارك العالمية(WCO) ، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية .(WHO)

وتتجاوز فرقة العمل، في عملها التخطيطي والتنسيقي، منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً لتشمل كيانات أخرى مهمة مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية " الانتربول" فهي عضو في فرقة العمل الدولية المعنية بمكافحة الارهاب على وفق جميع القرارات الدولية ذات الصلة.كما يجب اشراك جهود المعهد الدولي للعدالة في مهام القيادة الدولية الجديدة لمكافحة الارهاب الدولي؛ مع العرض ان المعهد تم افتتاحه رسميًا في فاليتا، مالطا في 18 حزيران/يونيو 2014. وكما هو الحال مع منظمة هداية، والصندوق العالمي للمشاركة والصمود المجتمعي، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وعندما يكون المعهد الدولي للعدالة تحت القيادة العالمية الجديدة لمكافحة الارهاب الدولي سيوفر الدورات التدريبية حول سيادة القانون لكل من مشرّعي القوانين وأفراد الشرطة والمدعين العامين والقضاة ومسؤولي الإصلاحيات والسجون والموظفين المعنيين من الهيئات التابعة لوزارات العدل، ولتوحيد وتعميق الخبرات الدولية بشأن كيفية معالجة الإرهاب والأنشطة الإجرامية ذات الصلة العابرة للحدود الوطنية ضمن إطار سيادة القانون. وعلى الرغم من أن التفويض المكلف به المعهد الدولي للعدالة هو تفويض عالمي بطبيعته، إلا أنه

سيركّز على البلدان في شمال وغرب وشرق أفريقيا، والشرق الأوسط، مع إيلاء اهتمام خاص لدعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية[32].

* المنظمات الدولية التي لها علاقة غير مباشرة بمكافحة الارهاب الدولي:

ومن ابرز هذه المنظمات التي يتكامل دورها كعوامل غير مباشرة في مكافقحة الارهاب:-

1- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك فرع منع الإرهاب التابع له، على القيام، في ظل التشاور عن كثب مع لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، بتحسين ما يقدمه للدول، بناء على طلبها، من مساعدة تقنية لتيسير تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بمنع وقمع الإرهاب وقرارات الأمم المتحدة المتخذة في هذا الصدد [33].
2- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية على تعزيز التعاون مع الدول لمساعدتها على الامتثال تماما للمعايير والالتزامات الدولية المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
3- الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أن تواصلا، كل في نطاق ولايتها، جهودهما في مجال مساعدة الدول على بناء القدرة على منع الإرهابيين من الحصول على المواد النووية أو الكيميائية أو الإشعاعية، وضمان أمن المرافق المتصلة بتلك المواد والتعامل على نحو فعال في حالة وقوع هجوم تستخدم فيه هذه المواد .
4- منظمة الصحة العالمية على زيادة ما تقدمه من مساعدة تقنية لإعانة الدول على تحسين نظم للصحة العامة لديها لمنع الهجمات البيولوجية من جانب الإرهابيين والاستعداد لها؛
5- المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي على تعزيز تعاونها وعملها مع الدول لتحديد أي أوجه نقص في مجالات أمن النقل، وتقديم المساعدة، بناء على طلبها، من أجل معالجتها؛
6- مكتب شؤون نزع السلاح (ODA) لإقامة قاعدة بيانات شاملة وواحدة بشأن الحوادث البيولوجية وفقاً للتكليف الصادر من الاستراتيجية. وستخزن قاعدة البيانات معلومات تفصيلية عن جميع الأحداث المبلغ عنها (الحوادث البيولوجية) التي ألحق بها عامل بيولوجي الأذى أو هدد بإلحاق الأذى بالبشر أو الثروة

الحيوانية أو الأصول الزراعية. وستتضمن أيضاً معلومات عن جميع الحالات الكاذبة المبلغ عنها ذات الصلة. ولقد أجريت مشاورات بشأن ميثاق تعريف البيانات مع الدول الأعضاء المهتمة. وسيتعهد المكتب أيضاً قائمة خبراء ومختبرات من أجل آلية التحقيق التابعة للأمين العام المعنية بالاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية. وفي أوائل عام 2007 أرسل مكتب شؤون نزع السلاح طلباً إلى جميع الدول الأعضاء لكي تقدم له قائمة مستكملة بالخبراء المؤهلين وبالمختبرات المؤهلة ويجري حالياً تقديم مقترحات لإجراء استعراض كامل للمبادئ التوجيهية التقنية وللإجراءات المتعلقة بهذا التحقيق[34].

7- منظمة الطيران المدني بتفعيل تطبيق المعاهدات والمعايير الدولية وممارسات موصى بها فضلاً عن مادة إرشادية لحماية الطائرات والمطارات ومرافق الملاحة الجوية الأخرى.

8- منظمة الصحة العالمية للتأهب على صعيد الصحة العمومية والاستجابة لجميع طوارئ الصحة العمومية التي تبعث على القلق الدولي، أياً كان مصدرها أو منشأها، في إطار اللوائح الصحية الدولية (2005). ويكتشف نظام عالمي للإنذار والاستجابة أحداث الصحة العمومية الدولية، ويجري تقديراً للمخاطر، وهو قادر على تعبئة شبكة دولية من الشركاء في مجال الصحة العمومية لمساعدة البلدان على الاستجابة .وأُعدت إرشادات لمساعدة البلدان على تقدير وتحسين مدى استعدادها للتصرف في العواقب المتعلقة بالصحة العمومية التي تترتب على أي حادث إرهابي بيولوجي أو كيميائي أو إشعاعي أو نووي. ووضعت المنظمة معايير تقدم تدريباً على السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي المختبريين، وذلك تشجيعاً للاستخدام المأمون للمواد البيولوجية وحفظها بطريقة آمنة، مما يقلل إلى أدنى حد من مخاطر تحويل مسارها.

9- منظمة حظر الاسلحة الكيميائية لتنظيم تطبيق الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب بالتشجيع على الإنضمام العالمي إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهي تواصل جهودها في إطار ولايتها، لمساعدة الدول على بناء قدرتها على منع الإرهابيين من الحصول على المواد الكيميائية، وعلى كفالة الأمن في المرافق ذات الصلة، وعلى الاستجابة بفعالية في حالة حدوث هجوم باستخدام مواد من

هذا القبيل. وقد أجرت المنظمة جرداً لأكثر من 000 71 طن متري من العوامل الكيميائية وقامت بتأمينها وأُوقف نشاط جميع المرافق السابقة لإنتاج الأسلحة الكيميائية في العالم[35].

الاستنتاجات :

يمكننا القول بعد تحليل جهود المنظمة الدولية في مكافحة الارهاب انها اخفقت في احتواء الارهاب الدولي والقضاء عليه للاسباب:

- اعتامدها الانتقائية في تصنيف النشاطات الارهابية لا سيما عدم التمييز الموضوعي بين ارهاب الدولة وارهاب المنظمات الارهابية ؛ او تلك الساعية نحو حق تقرير المصير.
- خضوعها لهيمنة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ؛ لا سيما الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن .
- غياب التكامل والتعاون بين مؤسساتهاالمعنية بمكافحة الارهاب ومؤسسات المنظمات الاقليمية والمحلية .

كما ان التحليل يشير الى فشل الولايات المتحدة لقائدة للجهود الدولية بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة في مكافحة الارهاب الدولي للاسباب الاتية:

- امعانها في ربط الامن الدولي بالامن القومي الامريكي.
- اتباع استراتيجيات مكافحة الارهاب على وفق مصالحها القومية دون النظر الى اولوية القضاء على الار هاب ؛ بمعنى توظيف استراتيجية مكافحة الارهاب الدولي لخدمة تمدد نفوذها وتوسع مصالحها.

الخاتمة :

بعد استعراض الجهود الدولية خلال العقود الخمس المنصرمة لمكافحة الارهاب لم توظف الامكانيات والموارد المتاحة في القضاء على الارهاب لأسباب عديدة على رأسها غياب القيادة العالمية المخلصة لتحقيق هذا الهدف ؛ وان مخرجات التحليل تشير الى صحة فرضية البحث التي تدعو الى ضرورة وجود قيادة عالمية جديدة مع منهج استراتيجي جديد لاداء هذه المهمة وتحقيق الانتصار فيها، على اعتبار أن هذه القوة وما تمتلكه من امكانيات وقدرات تساهم في تحشيد الجهد الدولي من أجل السير وفق منطلقات بناء نظام قائم على تحركات ترسم وجهة نظر هذه القوة التي تسيطر على صنع القرار الدولي بكل تفاصيله، وعلى الرغم من التحشيد المستمر وبناء التحالفات التي تحارب الارهاب في هذه المنطقة أو تلك

تحتاج هذه المراحل إلى تدرجية في المراحل تساهم في تعزيز السبل والاجراءات التي من خلالها توضع استراتيجيات منطقية تحاكي الواقع الدولي.

---

[1] اجراءات الامم المتحدة لمكافحة الارهاب، www.un.org

[2]. اجراءا الامم المتحدة ، مصدر سبق ذكره.

[3] - United Nations General Assembly Rules of Procedure, arts. 105-106; Robbie Sabel, Procedures at International Conferences, 2nd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2006) pp. 73-95

[4] - www.un.org/ar/sc/ctc ، ينظر ايضاً دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الارهاب، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نيويورك، 2009، ص 5.

[5] - الدبلوماسية الفرنسية، مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، www.doplomatic.gouv.fr، وينظر ايضاً: www.un.org

[6] - قرارات مجلس الامن : 1373 لعام 2001، 1456 لعام 2004، 1535 لعام 2004، 1566 لعام 2004، 1624 لعام 2005.

[7] لجنة مكافحة الارهاب، مجلس الامن الدولي، www.u.n.org

[8] - United Nations General Assembly Rules of Procedure, art. 98; Alan Boyle and Christine Chinkin, The Making of I nternational Law (Oxford: Oxford University Press, 2007) pp. 116 – 117.

[9] - هناك تصنيف محلي قد لا ينسجم مع التصنيف الاقليمي والدولي، وهناك تصنيف دولي قد لا ينسجم مع التصنيف المحلي ، ومثال على ذلك : تصنيف حزب الله اللبناني، وكتائب عبد الله عزام الفلسطينية، وجماعة ابوسياف في الفلبين، والجماعة الاسلامية في بريطانيا، والولايات المتحدة، جبهة النصرة في الشرق الاوسط واوربا، انصار الشريعة في تونس، امارة القوقاز الاسلامية، الجيش الجمهوري الايرلندي، الحزب الشيوعي الهندي، جماعة السيخ الانفصالية ....الخ للمزيد من المعلومات حول اختلاف تصنيفات الدول ينظر: جداول المنظمات والحركات المصنفة ارهابية تحت الروابط: /https://ar.wikipedia.org/wiki ، و كذلك www.alarab.co.uk/?id=33732،وكذلك www.alhayat.com/Articles/.../الإمارات-تدرج-83-منظمة-على-لائحة--الإرهاب

[10] - ادريس الكريني، التداعيات الدولية الكبرى لاحداث 11 سبتمبر من غزو افغانستان إلى احتلال العراق، مطبعة الوراقة الوطنية، المغرب، 2005، ص288، وينظر ايضاَ: من اشكال الدعم الحكومي لسياسة بوش حول مكافحة الارهاب الدولي تفعيل مكتب مكافحة الإرهاب الذي انشأ في وزارة الخارجية عام 1972 بعد الهجوم الارهابي الذي وقع في دورة الالعاب الأوليمبية بميونخ " ، فتم تفعيله عام 2004 لتقوم وزارة الخارجية بمقاضاة الارهابيين في العالم ، وأعيد تسميته ليصبح مكتب مكافحة الإرهاب عام 2012، والمكتب انها خلية تضم اعضاء مهنيين مختصين يحملون الجنسية الأمريكية لتنظيم الجهود الدولية عبر قرارات المنظمات والاتفاقيات الدولية، ينظر الروابط:

/www.nationalreview.com/comment/comment-kramerprint121001 .htlm

http://adelsoninsttute.org.il What Do the Financial Crisis and US Middle East Policy Have in Common?

[11] - الحكومة الأمريكية تحشد الموارد تحت ضغط هاجس قيام الارهاب بضربة اخرى داخل العمق الأمريكي ، وكان الرئيس بوش الابن يصرح في خطابه ليوم 20 /ايلول 2001 " ان

الارهاب موجود في 60 ستين بلد من بلدان العالم اخطرها في افغانستان والشرق الاوسط ، ينظر : دوغلاس .ج. بايت ، الحرب والقرار ، تعريب سامي بعقيلي ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت 2010 ص 87 وما بعدها.

[12] - David Rubel&Allen Welnstein , THE STORY OF AMER ICA , AN AGINCURT PRODUCTION ,First American edition 2002 , p97,p153.

[13]- الدول التي شاركت في تنفيذ استراتيجية 2002 عسكرياً ومدنياً هي (البانيا – النمسا- استراليا – اذربيجان – الباهاما- البحرين – بنغلادش – بلجيكيا- بلغاريا- كندا- الصين – كولومبيا- التشيك- جيبوتي- مصر- استونيا- اثيوبيا- فلندا – المانيا- اليونان – الهند-ايطاليا- اليابان-كازاخستان- كوريا الجنوبية-الكويت- قيرغستان-لاتفيا-الفلبين-) ينظر : ريتشارد هاس، حرب الضرورة وحرب الاختيار، سيرة حربين على العراق، ترجمة نورما نابلسي، دار الكتاب العربي، بيروت 2010 ،ص 320-325.

[14] - ينظر الرابط : http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/2001.shtml

[15] - للمزيد ينظر الرابط : Arabic.euronews.com/tug/European-union/euronews.

[16] - واستطرد قائلاً " في هذه اللحظة، اكبر التهديدات تأتي من الشرق الاوسط وشمال افريقيا، حيث مجموعات متشددة تستغل المظالم لمكاسبها الخاصة، ومن بين تلك المجموعات التي يسمّي نفسه "الدولة الاسلامية ". دعوني اوضح امرين اساسيين: "الدولة الاسلامية" ليست "اسلاميه". ما من دين يقبل بقتل الابرياء، والغالبية العظمي من ضحايا "الدولة الاسلامية" هم من المسلمين، وبالتأكيد، فان "الدولة الاسلامية" ليس دوله، فقد كانت مرتبطة في السابق بتنظيم "القاعدة" في العراق، واستغلت الانقسام الطائفي والحرب الاهلية في سوريا لاكتساب اراض علي جانبي الحدود العراقية – السورية . "الدولة الاسلامية" هي منظمه ارهابيه بكل بساطه، ولا تملك اي رؤيه سوي ذبح كل من يقف في طريقها، وفي منطقه عرفت الكثير من سفك الدماء، فانّ هؤلاء الارهابيين فريدون في وحشيتهم. هم يعدمون الاسري، ويقتلون الاطفال، ويسبون النساء ويغتصبوهن ويجبرونهنّ علي الزواج، ويهددون الاقليات الدينية بالإبادة . وفي تصرفات بربريه، عمدوا الي قتل صحفيين امريكيين، هما جيمس فولي وستيفن سوتلوف. اذًا "الدولة الاسلامية" تشكل تهديدًا لشعب العراق وسوريا، وللشرق الاوسط بشكل عام، بما في ذلك مواطني امريكا وعناصرها ومنشاتها. واذا لم نتصدَ لهم، فان هؤلاء سيشكلون تهديدًا يتجاوز هذه المنطقة، ليشمل الولايات المتحدة. حتي الان لم نرصد ان مخططات محدده تجاه وطننا، لكن قياديي "الدولة الاسلامية" وجهوا تهديدًا للولايات المتحدة وحلفائنا. تعتقد المنظومة الاستخباراتية ان الاف الاجانب " ومن بينهم اوربيون وبعض الامريكيين " قد انضموا اليهم في سوريا والعراق، هؤلاء المقاتلون المدرّبون والمتمرّسون في المعارك، قد يحاولون العودة الي بلدانهم والقيام بهجمات فتاكه. اعرف ان امريكيين كثيرين قلقون ازاء هذه التهديدات. الليلة اريد منكم ان تعلموا ان الولايات المتحدة تواجه تلك التهديدات بقوه وحزم .. منذ ذلك الحين نفذنا اكثر من 150 ضربه جويه ناجحة في العراق. هذه الضربات ساعدت في حمايه العناصر والمنشآت الامريكية، وقتل عناصر "الدولة الاسلامية "، وتدمير اسلحتهم. هذه الضربات ساعدت ايضًا في حمايه ارواح الاف الابرياء، من رجال ونساء واطفال. لكن هذه ليست معركتنا وحدنا. القوه الامريكية قادره علي احداث فرق جوهري، لكننا لا نستطيع ان نقدم للعراقيين ما ينبغي ان يقدّموه لأنفسهم ، كما اننا لا نستطيع ان نحل مكان شركائنا العرب في تامين الحماية لمنطقتهم. لهذا السبب، شددت علي ان اي عمل امريكي اضافي يتوقف علي تشكيل حكومة عراقية جامعه، وهو ما قام العراقيون به فعلًا خلال الايام القليلة الماضية. الليلة، ومع وجود حكومة عراقية، وبالتشاور مع الحلفاء في الخارج، ومع الكونجرس هناك، استطيع الاعلان ان الولايات المتحد' ستقود تحالفًا واسعًا لدحر تهديد هؤلاء الارهابيين " للمزيد ينظر: ينظر المكتب الاعلامي للبيت الابيض تحت

الرابـــــــــــــــــــطين : www.whitehouse.gov/.../statements-and-releaseswww. ، وينظر ونام محمود سليمان النجار، التوظيف السياسي للارهاب في السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر (2001 – 2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية/ جامعة الازهر، غزة، 2012، ص 94 – 100 – 102.

[17] ـ حارث حسن، السياسة الامريكية تجاه تنظيم داعش ، سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 16، 2015، ص30

[18] ـ المصدر نفسه، ص 31.

[19] ـ خطاب الرئيس الأمريكي باراك اوباما على الرابط الالكتروني للمكتب الاعلامي للبيت الابيض يوم 2014/9/11 تحت الرابط : whitehouse.gov/briefing-room

[20] ـ المصدر نفسه .

[21] ـ المصدر نفسه.

[22] ـ حارث حسن، مصدر سبق ذكره، ص 32

[23] ـ تقرير لـ CNN على الرابط : www.peaceworldwide.org/ ، وينظر ايضاً: الصعود للقيادة: السياسة الخارجية الامريكية في ضوء انتخابات الكونغرس، المركز العربي للبحوث والدراسات، تقارير، القاهرة، 2014.

[24] ـ هناك تزامن في تكثيف النشاطات الدبلوماسية الدولية لمتابعة مباحثات السلام بين الطرفين ، وظهور جهود دولية للاعتراف بدولة فلسطين بعد تجاهل استمر لأكثر من نصف قرن ، فمنذ إعلان استقلال دولة فلسطين يوم 15 نوفمبر 1988 في مدينة الجزائر واستند هذا العمل على التبرير قانوني على قرار الجمعية العامة رقم 181 المؤرخ يوم 29 نوفمبر 1947. وقامت مجموعة من البلدان بالاعتراف على الفور بإعلان الدولة الفلسطينية، وبحلول نهاية العام كانت أكثر من 80 دولة قد اعترفت بالدولة المعلنة. في فبراير 1989 في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وممثل منظمة التحرير الفلسطينية عن إقراره علنا باعتراف من 94 دولة. كجزء من محاولة لتسوية الجارية بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ، وقعت اتفاقية اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في سبتمبر 1993 أنشأت بموجبها السلطة الوطنية الفلسطينية لإدارة الحكم الذاتي لمرحلة انتقالية نحو مرحلة بناء الدولة الفلسطينية الكاملة السيادة، بيد أن اسرائيل تحول دون ذلك لغاية اليوم ، اعتباراً من 30 أكتوبر 2014، قامت 135 دولة بالاعتراف رسمياً بدولة فلسطين.، وان اعتراف السويد ومن بعدها فرنسا وايرلندا حيث يناقش مجلسهما النيابي اقتراح الاعتراف خلال شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2014 في الوقت الذي يستعد مجلس الأمن الدولي طرح مسودة قرار يدعو الى تحرير الاراضي الفلسطينية من الاحتلال الاسرائيلي العسكري لها ، وحدث هذا في وقت بناء التحالف الدولي لمحاربة "الدولة الاسلامية " شكل سابقة لكسر الطوق الاوربي الأمريكي في عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية الكاملة السيادة، للمزيد ينظر تقرير: الاعتراف بدولة فلسطين.
www.http://ar.wikipedia.org/wiki/ aljazeera.net/news/international/2014/11/6

[25] ـ المتتبع لأخبار الوكالات الدولية حول اتساع ظاهرة الهجرة من الشرق الاوسط منذ توسع الحرب الاهلية في سورية عام ،2012وتطورها كماً ونوعاً بعد سيطرة "الدولة الاسلامية" على اراضي واسعة في العراق عام 2014 ولغاية يومنا هذا، فلم تقتصر على الاقليات الدينية والعرقية ، بل شملت جميع المكونات الاجتماعية، وافرزت هذه الهجرات ازمات امنية واقتصادية في المجر ، وصربيا، ومقدونيا، والمانيا، وفرنسا . ينظر تقارير الهجرات للفترة من 2012-2015، الرابط: IOM ، International Organization for Migration/ www.iom.int

[26] George Friedman ,The Next 100Years,Double day publishing Group, A division of Random House.Inc,New York,2009,pp6-10.

[27] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المكتبة القانونية، بغداد، 2009، ص 333.

[28] ـ د. حسن نافعة ، محمد شوقي عبد العال التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة 2004، ص 36-37.

[29] ـ وكالات الانباء ليوم 2015/2/13، منها www.4.hathalyoum.net/476250

[30] ـ * أهاب القرار 1373 (2001)، الذي أتخذ بالإجماع في 28 سبتمبر/28 أيلول/ 2001 ، بالدول الأعضاء تنفيذ عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز قدرتها القانونية والمؤسسية على التصدي للأنشطة الإرهابية، ومن بينها إتخاذ خطوات من أجل: تجريم تمويل الإرهاب ـ القيام بدون تأخير بتجميد أي أموال لأشخاص يشاركون في أعمال الإرهاب ـ منع الجماعات الإرهابية من الحصول على أي شكل من أشكال الدعم المالي ـ عدم توفير الملاذ الآمن، أو الدعم أو المساندة للإرهابيين ـ تبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى عن أية جماعة تمارس أعمالا إرهابية أو تخطط لها ـ التعاون مع الحكومات الأخرى في التحقيق في تلك الأعمال الإرهابية، واكتشافها، واعتقال المشتركين فيها وتسليمهم وتقديمهم للعدالة، ـ تجريم مساعدة الإرهابيين مساعدة فعلية أو سلبية في القوانين المحلية وتقديم مخالفيها للعدالة ـ ويدعو القرار أيضا الدول إلى الانضمام، في أقرب وقت ممكن، إلى الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة التي تكافح الإرهاب.

* يدعو القرار 1624 (2005)، المتعلق بالتحريض على ارتكاب أعمال الإرهاب: الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تحظر بنص القانون التحريض، وأن تمنع مثل هذا التصرف وأن تحرم من الملاذ الآمن أي أشخاص "توجد بشأنهم معلومات موثوقة وذات صلة تشكل أسبابا جدية تدعو إلى اعتبارهم مرتكبين لذلك التصرف. ينظر: دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الارهاب، مكتب الامم المتحدة في فينا، تحت الرابط:

https://www.unodc.org/documents/terrorism/Publications/Manual_Int_Coop

[31] Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, www1.umn.edu/humanrts/arabic

[32] - Read more: iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2014/09/20140925308903.html#ixzz478E86SVn

[33] ـ د. رعد قاسم العزاوي؛ الارهاب الدولي المفاهيم والصناعة والتوظيف وسبل المواجهة ؛مجلة السياسية والدولية؛ العدد 31؛ ص 35-36.

[34] United nation office for Disarmament affairsment, www.un.org/disarmament.

[35] - organisation for the prohibition of chemical weapons, www.poc.org.